

Distr.: General
16 July 2002
Arabic
Original: English



مذكرة من رئيس مجلس الأمن

في أعقاب مشاورات غير رسمية أجريت في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اتفق أعضاء مجلس الأمن على تعميم التقرير المرفق المقدم من مفوضة للأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن الأحداث التي وقعت يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٢ في كيسنغاني، بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن (انظر المرفق).

مرفق

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن الأحداث التي وقعت
يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٢ في كيسنغاني، جمهورية الكونغو الديمقراطية

ألف - مقدمة

في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، وجه مجلس الأمن انتباهي في بيان رئاسي إلى "خطورة الأحداث التي وقعت في كيسنغاني في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ والفترة التي تلت ذلك مباشرة". وعقب صدور ذلك البيان، تم، كخطوة أولى إيفاد بعثة عمل مشتركة بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتبي إلى كيسنغاني في الفترة من ١٤ إلى ٣٠ أيار/مايو، وقدمت هذه البعثة المشتركة تقريراً إثر عودتها في ٣١ أيار/مايو. وأظهر التقرير الأولي ضرورة إجراء تحقيق على مستوى الخبراء. ونظراً لتعذر الالتقاء بالمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية اتصلت بالآلية المواضيعية للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة الأوثق صلة بالأمر، وهي المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفية، السيدة أسما جاهنجير، وطلبت إليها أن تزور المنطقة وأن تجري باسمي مزيداً من التحقيقات. وقد وافقت المقررة على ذلك، وتوجهت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في بعثة لتقصي الحقائق زارت فيها كينشاسا وغوما وكيسنغاني في الفترة من ١٦ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ويركز هذا التقرير المبدئي على النتائج التي تمخضت عنها بعثة المقررة الخاصة فيما يتصل بأكثر الأمور إلحاحاً، فضلاً عن المعلومات الأخرى التي تم جمعها منذ ذلك الحين، ويشتمل أيضاً على ملاحظات وتوصيات يلزم الاهتمام بها على وجه السرعة.

وقد أتاحت للمقررة الخاصة في أثناء الاضطلاع بالبعثة فرصة الالتقاء بممثلي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمن فيهم وزير حقوق الإنسان ووزير العدل ونائب وزير الخارجية. كما شملت الزيارة عدداً من الاجتماعات مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية. والتقت المقررة الخاصة أيضاً في جميع المواقع مع عدد من ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك الطوائف الدينية والمنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بحقوق الإنسان وفردى النشطاء في مجال حقوق الإنسان. وتمكنت أيضاً من التحدث إلى الشهود وأسر الضحايا. وفي غوما وكيسنغاني، اجتمعت المقررة الخاصة مع ممثلي قيادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. وعرضت عليها سلطات التجمع التقرير المتعلق

بالنتائج التي توصلت إليها اللجنة التي عينها التجمع للتحقيق في الأحداث التي شهدتها كيسنغاني في شهر أيار/مايو^(١).

ولا تزال الحالة بعد ١٤ أيار/مايو في كيسنغاني قابلة للانفجار وثمة ضرورة عاجلة لاتخاذ تدابير وقائية لوقف أي أحداث عنف جديدة. فالتجاوزات التي ارتكبتها سلطات التجمع تتسم بالخطورة ويمكن أن يشهد الوضع مزيدا من عمليات الانتقام، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى اندلاع دوامة من العنف تمتد إلى مناطق أخرى من جمهورية الكونغو الديمقراطية. فليس هناك تقريبا أي رادع يحول دون اندلاع مثل هذا العنف، لأن الإفلات من العقاب يكاد يكون مضمونا لمن يشغلون مواقع السلطة، حتى عند ارتكابهم انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، من قبيل المذابح. وتعتزم المقررة الخاصة الإبلاغ عن التفاصيل الكاملة لزيارتها في تقرير مستقل عن البعثة تقدمه إلى الدورة التاسعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان.

وقد أبلغتني المقررة الخاصة أنها قد اضطلعت بمهمتها في جو من الحرية النسبية، وأنه كان لها نظريا الحرية في الالتقاء بجميع الأشخاص الذين كانت ترغب في لقائهم ومعاينة جميع المواقع التي كانت ترغب في معاينتها، غير أن التوتر الذي ساد الحالة الأمنية والخوف المستشري في صفوف السكان من سلطات التجمع الكونغولي حال دون اجتماعها ببعض الأفراد الذين كانت لديهم معلومات قيمة وإن كانوا عازفين عن الظهور على مقربة من المقررة الخاصة في أي مكان. وعلى الرغم من هذه القيود، توافر قدر هائل من المعلومات وتمكنت المقررة الخاصة، بعد أن أكدت على طابع السرية، من تلقي مادة كافية للانتهاء بشكل قاطع إلى أن سلطات التجمع قامت في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ بإعدام مدنيين وجنود وأفراد من الشرطة بإجراءات موجزة وقتلهم خارج نطاق القانون.

ويركز هذا التقرير على الأحداث التي شهدتها كيسنغاني في شهر أيار/مايو، وقد توخيت السرعة في إعدادده لأنه كان من الضروري الاستجابة على وجه الاستعجال للنداء الذي وجهه إلي مجلس الأمن. وحتى لا تغفل السياق الأعم الذي وقع فيه هذا الحادث، أود أن أشير إلى أن هذا البلد شهد في الأعوام العديدة الماضية، في سياق الصراع الجاري العديد من المذابح وعمليات القتل خارج نطاق القانون. وأن الإفلات من العقاب لا يزال يمثل السبب الرئيسي لانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(١) المرفق الأول لهذا التقرير.

باء - النتائج والملاحظات

من الواضح أن إرساء الحقائق بشكل تفصيلي ورسم صورة موجزة عن الضحايا والجناة في الأحداث التي شهدتها كيسنغاني في ١٤ أيار/مايو وبعده مباشرة يتطلب استمرار التحقيقات، ومع ذلك فإنني أرغب في عرض بعض الملاحظات الأولية التي تستند إلى المعلومات التي تلقتها المقررة الخاصة وأقوال الشهود التي أطلعت عليها في هذه المرحلة. وتبين هذه المواد أن عمليات القتل دون محاكمة والإعدام بإجراءات موجزة تمت فيما لا يقل عن خمسة مواقع رئيسية على النحو الوارد وصفه أدناه^(١). وسوف تبذل أيضا في وصف هذه الأحداث محاولة لتحديد تسلسل زمني عام يوضح الكيفية التي تعاقبت بها فيما يبدو الأحداث التي شهدتها كيسنغاني في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢.

فقد أفادت التقارير أنه في حوالي الساعة ٥/٠٠ من يوم ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، سمع صوت إطلاق النار بصورة متفرقة في وسط كيسنغاني، كما يزعم أن المنشقين قد اتجهوا إلى السجن المحلي لإطلاق سراح السجناء، ثم توجهوا إلى محطة الإذاعة والتلفزيون الوطنية الكونغولية. وذكر أن المتمردين قاموا في الساعة ٦/٠٠ بالاستيلاء على المحطة دون مقاومة تذكر فيما يبدو ودون إطلاق للرصاص. وفي البث الإذاعي الذي حصلت المقررة الخاصة من عدد ممن تحاورت معهم على نص مستنسخ منه حرفيا، دعا المتمردون السكان إلى الثورة ضد "الغزاة الروانديين"، وإلى "قتل الروانديين" و "طردهم". كما دعا المنشقون بعثة منظمة الأمم المتحدة وإذاعتها المدعوة راديو أوكابي إلى إبلاغ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالحالة ونقل طلبهم الخاص بالحصول على تعزيزات عن طريق الجو. وبالإضافة إلى ذلك، فقد دعوا بعض القادة العسكريين المحددين ومنظمات المجتمع المدني إلى الانضمام إليهم. واستجابة لهذا البيان الإذاعي، بدأ المدنيون والجنود في التحرك باتجاه وسط المدينة من البلديات الواقعة على أطراف كيسنغاني. وقيل إن سلطات التجمع الكونغولي قدمت فيما بين الساعة ٧/٥٠ والساعة ٨/١٠ بشا مباشرا أعلنت فيه عن إعادة استيلائها على محطة الإذاعة والتلفزيون الوطنية الكونغولية دون أي مقاومة فيما يبدو. وفي نشرات إذاعية لاحقة، قام قائد اللواء السابع بالنيابة، القائد إيفور نغوزاما، والحاكم بمخاطبة السكان معلنين لهم أن محدثي الشغب واللصوص قد لاذوا الآن بالفرار وأن المدينة قد عادت تحت

(٢) (أ) بلدية مانغوبو

(ب) مطار بانغوكا

(ج) معسكر كيتيلي الحربي

(د) جزر تشوبو

(هـ) مركز الاعتقال في مقر اللواء السابع.

السيطرة الكاملة للتجمع“. (ويوجد الآن القائد إيفور رهن الاعتقال في غوما. وقد أُلْتُقَتْ به المقررة الخاصة). كما أمر السكان بالتزام منازلهم، لأن قوات التجمع ستقوم ”بقتل من يوجد في الشارع“. وأعلن الحاكم في بيانه حظر جميع التجمعات والاجتماعات العامة. وبحلول الساعة ١٢/٠٠ كان التجمع الكونغولي قد استعاد سيطرته على المدينة. وفي حوالي الساعة ١١/٠٠ أو ١٢/٠٠ اتجهت طائرتان تقلان نحو ١٢٠ جندياً من غوما إلى كيسنغاني. وفي الوقت نفسه وصلت من غوما طائرة تقل وفداً عسكرياً رفيع المستوى يضم القائد الفعلي للواء السابع في كيسنغاني، القائد لوران كوندأ، الذي كان في زيارة إلى غوما، وسلفه، القائد غابرييل أميسي (المعروف أيضاً باسم تانغوفورت)، والقائد برينارد بيامونغو، قائد اللواء الثاني والسبعين.

ووفقاً لتقرير بعثة التحقيق الرسمية التي عينها التجمع الكونغولي، فقد قام أفراد من السكان استجابوا لدعوة المتمردين التي نادى بمهاجمة ”الروانديين“ بقتل سبعة أشخاص، هم: (١) السيد ندايري، وهو رجل أعمال رواندي رشق بالحجارة حتى توفي أمام مبنى ”لينغما“؛ (٢) الحارس الشخصي للقائد إيفون نوغيزاما، ويدعى ”زايرويس“ الذي اقتيد إلى خارج السجن وقتل رمياً بالرصاص وتم بعد ذلك حرق جثته وسط كيسنغاني؛ (٣) القائد سايدي الذي رشق بالحجارة وضرب بمدى ضخمة حتى لقي مصرعه خارج مبنى البلدية في مانغوبو؛ (٤) زائر يدعى بنغونغو فيلي، قتل عندما كان الجناة يبحثون عن قائد التجمع الكونغولي ”فرانك“ في مقر إقامته في طريق ماماييمو؛ (٥) طفل عمره ثلاث سنوات لقي مصرعه في نفس الحادث من جراء رصاصة طائشة على ما يبدو؛ (٦) أحد ضباط الشرطة ويدعى أوكيتو، وينحدر من طائفة الهيمبا، وكان قائداً للمعسكر لومبو لومبو قتل في مانغوبو؛ (٧) شابة تدعى ”يالغا“ قتلت بمدى ضخمة، فيما يبدو بسبب ”مظهرها الرواندي“. وتحدد المعلومات المقدمة من المراقبين الدوليين والمراقبين المحليين المستقلين نفس هؤلاء الأشخاص على أنهم ضحايا أعمال القتل التي يزعم أنها تمت على أيدي الغوغاء في أثناء احتلال محطة الإذاعة والتلفزيون الوطنية الكونغولية.

وفي المناقشات التي دارت مع المقررة الخاصة أكدت سلطات التجمع الكونغولي أنها ترى أن الدعوة التي تضمنها البيان الذي بثه المتمردون والتي نادى ”بقتل الروانديين“ لم تشر فقط إلى من يحملون الجنسية الرواندية، أي الأجانب، وإنما أيضاً إلى أفراد طائفة التوتسي والبانيامولينغي الكونغوليين. فلغة اللينغالا المحلية حسب أقوال السلطات لا تفرق بوضوح بين من يحملون الجنسية الرواندية وأفراد طائفة التوتسي الكونغوليين. ونتيجة لذلك، يذهب التجمع الكونغولي إلى أن جميع من يحمل الملامح الكونغولية يواجه أيضاً خطر التعرض للقتل. بيد أن بعض المصادر المحلية الأخرى قد أحررت المقررة الخاصة أن لغة

اللينغالا تفرق بالفعل بين هاتين الفئتين من الأشخاص. بيد أن هذه المناقشة ليست لها أهمية تذكر بالنظر إلى وجود تحريض واضح على استعمال العنف ضد الرعايا الروانديين. ونظرا للطابع العرقي المعقد الذي تتسم به المنطقة يمكن للغوغاء أن توسع من دائرة النداء الموجه فتقوم بمهاجمة كل من يحمل الملامح الكونغولية. وفي اجتماع مع السلطات في كيسنغاني أعرب القائد لوران كوندا عن قلقه إزاء قيام المتمردين بالتحريض على القتل استنادا إلى الأصول العرقية. ويُنَّ أن حارسه الشخصي وهو من أفراد طائفة التوتسي الكونغوليين كان في زنزانه الاعتقال مع جندي آخر من غير التوتسي وأن الجماهير قد اختارت حارسه بالذات لتقتله.

وبالإضافة إلى عمليات القتل المذكورة أعلاه، حدد التقرير الذي أعدته لجنة التحقيق التابعة للتجمع الكونغولي فئة أخرى من الضحايا تتألف من: (أ) الجنود وأفراد الشرطة الذين لقوا مصرعهم في أثناء القتال الذي نشب بين المتمردين والموالين للتجمع؛ و(ب) المدنيين الذين قتلتهم قوات التجمع في أثناء العملية الرامية إلى نزع سلاح المدنيين الذين يحملون أسلحة نارية و”تحييدهم”. ويصنف التقرير أحد ضباط الشرطة المواليين للتجمع وأحد المدنيين ضمن هذه الفئة.

وحسبما ورد في التقرير، قامت مجموعة من المتمردين بعد أن أدركت أن التمرد قد أوشك على الفشل بالانضمام إلى الجماعة المسماة بمجموعة ”بانا إتا زوي“ (وهي جماعة سياسية محاربة وجه إليها المتمردون نداء عبر الإذاعة لكي تنضم إلى التمرد) وتوجهت إلى بلدية مانغوبو، الأمر الذي أدى إلى استمرار الاشتباكات النارية في تلك البلدية. ويحدد تقرير التجمع الكونغولي هوية واحد وعشرين من المدنيين يقال إنهم قد لقوا مصرعهم في تبادل لإطلاق النار بين المتمردين والقوات الموالية في مانغوبو.

وتشير مصادر أخرى من بينها العديد من شهود العيان إلى أن القوات الموالية للتجمع قد لجأت في ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٢ إلى استعمال القوة المميتة بشكل مفرط ومتعمد ودون تمييز ضد المدنيين العزل في بلدية مانغوبو، وبخاصة في مناطق ماتيتي ووالينغولا وواليندو ومامبولي وبابوا وبابالي. وتفيد الأقوال بأن بعض حالات الوفاة قد نجمت عن إطلاق النيران بشكل عشوائي ودون تمييز بغرض ترويع السكان، بينما لقي بعض الضحايا الآخرين مصرعهم فيما يبدو أنها كانت عمليات إعدام مستهدفة تمت دون محاكمة. وأفادت التقارير أيضا باختطاف عدد غير مؤكد من الأشخاص واختفائهم من مانغوبو. كما ظهرت تقارير عديدة عن وقوع أعمال نهب وعن تعرض البعض لسوء المعاملة والاعتصاب في سياق هذه العمليات. ورغم أنه من المتعذر التوصل إلى عدد محدد للأشخاص الذين تم إعدامهم

بإجراءات موجزة أو قتلهم خارج نطاق القانون في مانغوبو، دون إجراء مزيد من التحريات الشاملة، فلدى المقررة الخاصة بالفعل معلومات عن ثمانية وأربعين من المدنيين الذين قتلوا خارج نطاق القانون في تلك البلدية في ١٤ أيار/مايو وأسماء هؤلاء الأشخاص. وقد أيد شهود العيان من الجرحى وأسرى الضحايا هذه الأقوال تماما. وأكد الأطباء الذين يعالجون الجرحى أن الكثير منهم قد أطلقت عليه النيران عن قرب. وفي إحدى الحالات لقي رجل مصرعه رميا بالرصاص بينما كان يستحم.

وأفادت التقارير أن القوات الموالية للتجمع بدأت في حوالي الساعة ٩/٠٠ من صباح يوم ١٤ أيار/مايو في اعتقال أفراد الشرطة والعسكريين الذين زعم أنهم كانوا مشاركين في التمرد، ولا سيما في ماكيسو ومعسكر كيتيلي. وذكر أن الكثيرين من أفراد الشرطة قد تعرضوا أيضا للاعتقال بعد أن استدعوا للتفتيش في مقر اللواء السابع. كما أفادت الأقوال بأن الضباط التابعين للتجمع قاموا بمصادرة مركبات خاصة استدلت عليها الشهود فيما بعد بوصفها المركبات التي استخدمت في نقل المعتقلين الذين تقرر إعدامهم بإجراءات موجزة وفي نقل جثث القتلى لدفنها. وتشير الإفادات والأقوال التي أدلى بها شهود العيان إلى أن الشاحنات قامت في ليلة ١٤ أيار/مايو بنقل عدد غير معلوم من الجنود وأفراد الشرطة إلى مطار بانغوكا الذي يقع على بعد ١٥ كيلومترا شرقي كيسنغاني، ويزعم أنه قد تم إعدامهم ودفنهم هناك في مكان مجهول. وفي إحدى الحالات أطلق الرصاص على جنديين إلا أن أحدهما قد نجا لأنه قد فقد الوعي بعد إطلاق الرصاص عليه واعتقد أنه قد توفي. وتمكن هذا الجندي لاحقا من الفرار من ذلك المكان. واستمعت المقررة الخاصة من عدد من الأشخاص إلى روايات لشهود العيان تفيد بأن بعض الجنود قد تعرضوا للحبس في بانغوكا قبل أن يختفوا. كما استمعت المقررة الخاصة أيضا إلى أقوال تشهد بتنفيذ عمليات إعدام بإجراءات موجزة في معسكر كيتيلي الحربي في كيسنغاني.

وفي ليلة ١٤ أيار/مايو شوهدت أيضا الشاحنات وعلى متنها أفراد الشرطة والجنود المعتقلون أثناء وصولها إلى جسر تشوبو وشاطئ أونيبيرا. وأفادت الأقوال بأن الجنود التابعين للتجمع الكونغولي كانوا قد قاموا قبل هذه العملية بسد جميع المنافذ المؤدية إلى الجسر. وروى الشهود أن عددا كبيرا من أفراد الشرطة والعسكريين قد أمروا بالتمدد أرضا على جسر تشوبو وأيديهم موثقة ثم قام الجنود المواليون للتجمع بإطلاق الرصاص عليهم أو ضربهم حتى الموت بمدي ضخمة أو قطع رقابهم. وأفادت التقارير بأن الكثير من هؤلاء الجناة كانوا جنودا يرتدون القبعات الحمراء. ويبدو أنه قد تم قطع رؤوس بعض الجثث قبل أن يلقي بها في النهر. كما ذكر أن بعض الجثث قد وضعت في أكياس من البلاستيك. وقال أحد الشهود الذين تحدثت إليهم المقررة الخاصة إنه قد قابل وتحدث مع أربعة جنود كانوا

يغتسلون وينظفون ملابسهم من الدماء بعد أن شاركوا في التخلص من الجثث التي خلفتها عمليات الإعدام التي تمت بإجراءات موجزة هذه. كما لاحظ الشهود أيضا فيما بعد بعض الجنود يحاولون إزالة بقع الدماء من على الجسر ويرشونه بالرمال. والتقت المقررة الخاصة بعدد من الشهود المقيمين على مقربة من الجسر الذين سمعوا طلقات الرصاص ورأوا الدماء تتناثر بعد ذلك على الجسر. ويبدو أن الأنباء عن وقوع إحدى "العمليات" على جسر تشوبو قد انتشرت سريعا وأن عددا من الناس كان قد علم بها بالفعل بحلول اليوم التالي.

وفي صباح يوم ١٦ أيار/مايو، أعيد فتح الجسر وظل بضعة جنود بالقرب منه. وبحلول المساء شوهدت أولى الجثث تطفو على نهر تشوبو. وحسب ما أفاد به أحد شهود العيان كانت الجثة الأولى عارية وموثقة اليدين باستعمال قطعة من الملابس الداخلية. وفي حوالي الساعة ٧ من صباح اليوم التالي ظهر مزيد من الجثث، بعضها مقطوع الرأس، والبعض الآخر مكبل أو في أكياس. وشاهد الصيادون والسكان المحليون ما لا يقل بمجموعه عن ٢٠ جثة يومي ١٦ و١٧ أيار/مايو بالقرب من الجسر على شاطئ أونير، وعلى مسافة أبعد في النهر عند إيساغي. ولاحظ المراقبون العسكريون التابعون لبعثة منظمة الأمم المتحدة والعاملون في مجال حقوق الإنسان اثني عشرة جثة تطفو على سطح النهر فيما بين الساعة ٧/٠٠ و ٨/٠٠ من يوم ١٧ أيار/مايو. ونتيجة لذلك قام الجنود التابعون للتجمع الكونغولي في حوالي الساعة ٨/٣٠ من يوم ١٧ أيار/مايو بإغلاق المنطقة الواقعة حول الجسر والشاطئ. وأطلق الرصاص في الهواء لإبعاد المتفرجين من السكان المحليين. كما أبعد بحزم موظفو منظمة الأمم المتحدة الذين حاولوا الوصول إلى مسرح الحادث. ورأى الشهود جنود التجمع وهم ينتشلون الجثث ويحملونها على شاحنتين، إحدهما صفراء اللون من طراز ليلاند (Leyland) وتحمل لوحة رقمها HZ51 67 B كان جنود التجمع قد قاموا بمصادرتها من صاحبها في وقت سابق. وتقول هذه المصادر نفسها إن الجثث قد أخذت إلى مكان مجهول من أجل دفنها.

ويزعم أن الجثث التي انتشلت من النهر قد دفنت في مكان غير معلوم. وتحدث الشائعات عن وجود مقبرة جماعية بالقرب من نهاية مدرج الطائرات في مطار بانغوكا. وورد تقرير آخر عن وجود مقبرة جماعية جرى حفرها في مدافن الصليب الأحمر ثم تم التخلي عنها فيما بعد. وبالفعل كانت هناك حفرة ضخمة تم حفرها في مدافن الصليب الأحمر وتركت مفتوحة. وتعترف سلطات التجمع بأنها قد انتشلت بالفعل إحدى عشرة جثة، إلا أنها راوغت في الرد عند سؤالها عن المكان الذي دفنت فيه الجثث التي انتشلت من النهر. فقد أجابت السلطات بأنها قد قامت بدفن بعض هذه الجثث في حين تولى الصليب الأحمر دفن بقيتها، غير أنها لم تفصح عن مكان القبور.

وفيما يتعلق بالحادث المذكور أعلاه، يفيد التقرير الذي أعدته لجنة التحقيق التابعة للتجمع بأن مجموعة مؤلفة من أربعة من المتمردين قد فرت فيما يقال باتجاه نهر تشوبو حيث أخذت أحد رجال الأعمال البلجيكيين، وهو السيد تروبين، رهينة وسرقت زورقه الآلي. ويزعم أن الزورق قد انقلب بهؤلاء المتمردين الأربعة بعد أن تخلوا عن السيد تروبين وقبل وصولهم إلى بلدة بومبا. وقد غرق أحد المتمردين بينما نجا الثلاثة الآخرون. بيد أن تقرير التجمع يشير إلى أن ما لا يقل عن إحدى عشرة جثة للمتمردين الذين غرقوا أثناء محاولتهم الفرار قد تم انتشالها من نهر تشوبو. ولدى الاستعلام عن مكان دفن الجثث، لم تذكر سلطات التجمع أي مكان محدد أو أي موقع للقبور. كما لم يتضمن تقرير لجنة التحقيق التابعة للتجمع أي إشارة محددة لهذا الأمر. وينفي التجمع بشكل قاطع وقوع أي عمليات للإعدام عند نهر تشوبو. ومن الواضح أن ثمة ثغرة في تقرير التجمع. ففي أحد المواضع تدعي لجنة التحقيق أن أحد المتمردين قد تعرض للغرق، في حين تعترف بعد ذلك بانتشال ١١ جثة من النهر دون إعطاء أي تفاصيل عن مصدر هذه الجثث.

ويوجد قيد الحبس في مركز الاعتقال في مقر اللواء السابع في كيسنغاني ١٧ من المنشقين (المتمردين). وفي أثناء الزيارة التي قامت بها المقررة الخاصة لمركز الاعتقال كان السجناء التالية أسماؤهم موجودين هناك: بيمبيدي غيغيلي، وكونغولو إيكوفو، وجان - كلود أزاغو، وروجر بيسوكي، وديفيد بوفولا، وتوسو ألومو، وغيلونغو بولياما، ونيمبو كيتنغي، وكاسونغو مونغا. ويقال إن أحد السجناء الآخرين في نفس المجموعة، وهو موداكا أكونغو، كان قد نقل إلى المستشفى، أما السبعة الآخرون فقد أرسلوا لمكان تجرى لهم فيه عملية "إعادة توجيه". كما كان هناك سجين أطلق سراحه في وقت سابق. والتقت المقررة الخاصة بثلاثة من هؤلاء السجناء أعربوا عن الخوف على حياتهم. وفي أثناء زيارة المقررة الخاصة لمركز الاعتقال وبعدها، سمعت عن بعض السجناء الذين اقتيدوا إلى خارج المركز وقتلوا رميا بالرصاص. ولم تتلق أسر هؤلاء السجناء أي معلومات عن مصيرهم أو مكان وجودهم. وإنما علمت هذه الأسر من أحد الجنود الفارين أن بعض المعتقلين قد قتلوا رميا بالرصاص في أثناء نقلهم إلى مكان آخر.

ويحدد تقرير لجنة التجمع الكونغولي العدد الإجمالي للوفيات بـ ٤١ وفاة نتيجة للأحداث التي وقعت في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ أو بعده مباشرة. ووفقا لما ورد في التقرير، وكما أُشير سابقا، لم تقتل القوات الموالية للتجمع الكونغولي بصورة مباشرة سوى شخص واحد، وكان أحد المدنيين المسلحين. وبالنسبة للقتلى الأربعين الباقين فقد وصفوا على النحو التالي: سبعة أشخاص قتلهم جماعات من الغوغا، وقتل أحد رجال الشرطة المواليين في مواجهات مع المتمردين، وغرق أحد عشر متمردا في نهر تشوبو أثناء محاولتهم الهرب، وقتل

واحد وعشرون مدنيا في تبادل إطلاق النار بين الجانبين في بلدية مانغوبو. وبعبارة أخرى، لم يقتل سوى اثنين من المحاربين المسلحين في هذه الاشتباكات، في حين أن واحدا وعشرين مدنيا فقدوا أرواحهم نتيجة لما يسمى "بالخسائر العرضية". وفي نقاش مع المقررة الخاصة، أعلنت قيادة التجمع الكونغولي أن قواتها لم تعدم أي شخص، سواء كان ذلك بإجراءات موجزة أم بغير ذلك، خلال أحداث ١٤ أيار/مايو أو بعدها.

وسلم عدد من الناس المقررة الخاصة قوائم بأسماء الأشخاص الذين يدعى بأن السلطات قد أعدمتهم. وأعدت المقررة الخاصة فحص تلك القوائم بأكبر قدر ممكن من الدقة^(٣). ووفقا لحساباتها استنادا إلى المواد المقدمة، حددت هوية ١٠٣ مدنيين و ٦٠ من أفراد الشرطة والعسكريين تدعي أنباء أنهم قد أعدموا بإجراءات موجزة في سياق أحداث ١٤ أيار/مايو. وبالإضافة إلى ذلك شوهدت ٢٠ جثة طافية في نهر تشوبو. وأشار إلى أن عددا من الجثث الملقاة في النهر ربما لم تطف على الإطلاق أو لم تكتشف. وهذه الأرقام ليست سوى أرقام يستدل بها على النطاق المحتمل لعمليات الإعدام بإجراءات موجزة.

وكان لدى السلطات شواغل لها ما يبررها، كما كانت بحاجة إلى التصرف عقب الاستيلاء على محطة الإذاعة والتلفزيون الوطنية الكونغولية وقيام المتمردون ببث البيانات. فقد تعرض أولا مركزها للتحدي من قبل التمرد. وثانيا، حرص البث الإذاعي السكان بالفعل على العنف وأعمال القتل التي تستهدف "الروانديين". إلا أن الأعمال الانتقامية والقمعية التي قام بها التجمع الكونغولي خطط لها بوحشية لمعاينة السكان جماعيا، بما في ذلك الجنود والشرطة، بهدف إسكات أصواتهم المعارضة للاضطهاد الذي يمارسه التجمع ولتحالفه مع القوات الرواندية الموجودة في المنطقة. ولم تسفر مذبحه أيار/مايو إلا عن زيادة حدة التوتر والمعارضة للسلطات وحلفائها الروانديين.

وتقوم سلطات التجمع الكونغولي باستغلال الحالة عن طريق التركيز على أن المتمردين كانوا يطلبون تحديدا من السكان أن يقتلوا التوتسي والبانيامولينغي الكونغوليين، كما تقوم بنشر هذه المعلومة. وتقوم السلطات أيضا بتبرير استخدامها للقوة بعد انتهاء التمرد بدعوى حماية السكان التوتسي. وبهذه الطريقة فقد أدت إلى عزل قومية التوتسي عن باقي السكان، وجعلتهم عرضة للأذى، وبثت الفرقة في صفوف المجتمع. وحذر عدد من المشاركين في الحوار من العنف العرقي الذي يمكن أن تبدأه السلطات أنفسها، وذلك لتنفيذ

(٣) الأسماء المتشابهة حُسبت مرة واحدة لا غير. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يلاحظ أن الشخص نفسه قد يورد بأسماء مختلفة.

”عملية“ أخرى ضد الشعب حتى يتسنى بفعالية إسكات جميع الأصوات المعارضة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. وبالنظر إلى تاريخ العنف والصراعات العرقية الأساس في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنني أشعر بالقلق إزاء إمكانية تدهور الحالة بسرعة.

وتوقع أعضاء المجتمع المدني من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتدخل ماديًا لحماية الناس من تجاوزات وانتهاكات التجمع الكونغولي بعد أحداث ١٤ أيار/مايو. وقد لاذ الآن عدد كبير من أعضاء المجتمع المدني وقادته بالفرار، وأصبحت حياتهم في خطر وهم يتطلعون إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحميهم. وثمة ضغط شديد على البعثة التي يتسم وجودها بأهمية حاسمة في الظروف الراهنة. ويوفر قرار مجلس الأمن ١٤١٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ أساسًا هامًا يمكن للبعثة بموجبه أن تحمي المدنيين المعرضين لعنف بدني وشيك.

وفي نقاش مع المقررة الخاصة، أشار مسؤولون في التجمع الكونغولي ومراقبون آخرون إلى أنهم لاحظوا بؤار اضطراب وزيادة في حدة التوتر في أوساط السكان والعسكريين والشرطة، قبل حادث ١٤ أيار/مايو وبعده على السواء. ففي ٨ آذار/مارس، نظم عدد كبير من الطلاب مظاهرة في كيسنغاني احتجاجًا على انقطاع التيار الكهربائي. وأدت ضالة التقدم المحرز في الحوار بين الكونغوليين في صن سيني إلى زيادة إحساس الناس بخيبة الأمل. ولم يكن الجنود وأفراد الشرطة يتلقون روايتهم بانتظام، الأمر الذي ضاعف من شعورهم بالإحباط. وبالتالي، فإن التجمع التلقائي لما يتراوح بين ٤ و ٥ آلاف مدني بناء على دعوة المتمردين يقوي الانطباع بأن سكان كيسنغاني يعارضون وجود عناصر جيش رواندا الوطني ويحملون السلطات مسؤولية ذلك^(٤). وتؤكد خلفية أحداث ١٤ أيار/مايو عدم استقرار الحالة. ولا بد من ملاحظة أن التوتر لم ينته بعد، وهناك توقعات بحدوث المزيد من سفك الدماء والمذابح ما لم يول الاهتمام لأعمال القتل التي وقعت في ١٤ أيار/مايو وما لم يقدم مرتكبوها إلى العدالة.

جيم - الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١ - إن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، الذي يمثل السلطة القائمة بحكم الواقع في كيسنغاني، يتحمل المسؤولية عن المذبحة التي حدثت بعد استعادة السيطرة على

(٤) الرقم الذي يتراوح بين ٤ و ٥ آلاف شخص مصدره السلطات.

محطة الإذاعة في المدينة. ولدى المقررة الخاصة معلومات تحدد مقتل ١٠٣ من المدنيين و ٦٠ على الأقل من الجنود وأفراد الشرطة خارج نطاق القضاء على يد سلطات التجمع. وتشير التقارير إلى أن ٢٠ جثة لا يعرف أصحابها شوهدت طافية على نهر تشوبو في الأيام التي أعقبت الحادث. وهذه الأرقام تتجاوز بوضوح الأرقام التي أعلنها التجمع، مما يؤكد الحاجة الماسة إلى تقديم الجناة إلى العدالة. وقد يكون عدد الضحايا الفعلي أكبر مما كشف عنه حتى الآن، حيث أن البيانات المتاحة قد جمعت ودونت تحت ضغوط بالغة الشدة وفي مجتمع مصاب بالصدمة والرعب.

٢ - يتضمن التحقيق الرسمي الذي قامت به سلطات التجمع الكونغولي محاولة واهنة لتبرئة ممثلي التجمع وجنوده من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبوها. ويؤكد التحقيق القول بأن السلطات تحاول بشتى السبل أن تحمي الجناة وأن تخفي الحقائق.

٣ - يعم المحتجزين في مركز الاعتقال في مقر اللواء السابع في كيسنغاني خوف حقيقي من أن السلطات ستقوم بإعدامهم قبل أن يتسنى عقد أي محاكمة معقولة.

٤ - لاذ عدد من أعضاء المجتمع المدني بالفرار لشعورهم بخوف حقيقي من استخدام العنف ضدهم. وتنحو المقررة الخاصة إلى استنتاج أن حياتهم في خطر، وأنهم يحتاجون إلى حماية فورية.

٥ - لم تتخذ سلطات التجمع الكونغولي أي تدابير لبناء الثقة من أجل تبديد المخاوف من أعمال الانتقام العرقية أو التزول إلى الجماهير لإزالة التوترات العرقية التي قد تكون آخذة في التنامي في المجتمع. وعلى العكس من ذلك يبدو أن هناك نزعة لدى بعض المنتمين للسلطات لإرجاع السبب في الأحداث ككل إلى التحريض العرقي ولاستغلال ذلك لزيادة تدهور الحالة.

٦ - في السنوات القليلة الماضية، قام مختلف أطراف الصراع بارتكاب العديد من المذابح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تزال إمكانية الإفلات من العقاب تمثل سببا من الأسباب الرئيسية لانتهاكات حقوق الإنسان في البلد.

التوصيات

١ - ينبغي لمجلس الأمن أن يمارس ضغطا على جميع الأطراف في الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية لاحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني، ولحماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح، ولوضع حد للإفلات من العقاب. وعلى وجه التحديد، ينبغي للمجلس أن يكرر ندائه إلى جميع البلدان المجاورة لتمارس نفوذها لحمل الأطراف على الوفاء بالتزاماتها

المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن الفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٤١٧ (٢٠٠٢) تؤكد من جديد ولاية البعثة القاضية بحماية المدنيين الواقعين تحت تهديد وشيك بالتعرض لعنف بدني.

٢ - لا بد لجميع الأطراف في الصراع من القضاء بصورة عاجلة على أسباب ترسخ ظاهرة الإفلات من العقاب على ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي سياق مذبحه كيسنغاني، ينبغي للسلطات أن تتخذ خطوات فورية للقبض على الأفراد المنتمين إليها الذين أعطوا الأوامر بأعمال القتل الفعلية للمدنيين والجنود وأفراد الشرطة أو شاركوا فيها. كذلك لا ينبغي السماح لأفراد الجمهور المتهمين بقتل أفراد استجابة للبت الإذاعي بالإفلات من العقاب بأي شكل من الأشكال.

٣ - بالنظر إلى كل هذا، ينبغي لمجلس الأمن أن يزود بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوضية حقوق الإنسان بالتوجيه اللازم لتمكيننا من متابعة المسألة عن طريق إصدار توصيات محددة:

- للسلطات القائمة بحكم الواقع في كيسنغاني بأن تجري تحقيقا كاملا وغير منحاز، بما في ذلك تحديد هوية الضحايا ومرتكبي الانتهاكات، واتخاذ تدابير محددة ترمي إلى وضع حد للإفلات من العقاب، والانتصاف للضحايا، ومنع تكرار هذه الأحداث
- ولبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومفوضيتي، للمساعدة في تنفيذ هذه التوصيات
- ومجلس الأمن لتحديد السبل التي يمكن بها توفير حماية فعالة للمدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية - ويمكن لذلك أن يشمل إرساء سيادة القانون وإقامة العدالة، فضلا عن الآليات التي يمكن عن طريقها محاسبة جميع المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب.